الدور الإقليمي والدولي في أزمة دارفور

خالد سعد محمد كريم(*)

تمهيد:

يعتبر التدخل الإقليمي والدولي في الصراعات الداخلية الإفريقية واحدًا من الأبعاد المهمة التي اتسمت بها تلك الصراعات بعد الحرب الباردة، والتي تحمل في طياتها تحولات سياسية واقتصادية وثقافية اتسمت بها المرحلة.

إذ إن انهيار القطبية الثنائية خلف هيمنة للنموذج الرأسمالي الغربي الأمر الذي ألقى بظلاله على الدول الإفريقية، وتعتبر قضية دارفور بكافة تداعياتها إفرازًا لطبيعة العصر أحادي القطبية، فقد انفجرت هذه الأزمة في عام ٢٠٠٣م نتيجة أسباب عادية قد تحدث في أي مجتمع، ويستطيع أي مجتمع أن يحتوي آثارها، أو يتداركها، ولكن حينما تفشل الدولة في القيام بإدارة فعالة لصراعاتها الداخلية، فإن مهمة التعامل مع تلك الصراعات قد يقع على عاتق وسطاء إقليميين ودوليين، سواء كانوا دولاً أم منظمات.

وإذا ما طبقنا ذلك على أزمة دارفور، فإننا سوف نجد أن هناك اختلافًا في المصالح التي أدت إلى تدخل أطراف إقليمية ودولية، فعملية تسييس وتدويل الصراعات والحروب الأهلية قد يقعد الجسد السياسي للدولة عن أداء مهامه، بشكل يزيد من تعقيد تلك الصراعات والحروب ويعرقل مسارات تسويتها.

ولعل ذلك كان سببًا رئيسًا لتأخذ المشكلة أبعادًا أكبر من حجمها الحقيقي،

(*) باحث عربي من ليبيا.

نتيجة ذلك التدخل الإقليمي والدولي، والذي كان السبب الأهم فيه تلك الثروات المتوقع وجودها في الإقليم لا سيما النفط.

ومن خلال هذا البحث سوف يتم رصد طبيعة كل تلك الأدوار إزاء ما يجري في دارفور، وآثار ذلك على واقع مجريات وتطورات الأحداث في الإقليم بعد أن نعطي فكرة عن إقليم دارفور من حيث: تركيبه الجغرافي والديموغرافي وجذور الأزمة وأسبابها وأهم أطرافها.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مصير أبناء الجامعات العربية

المبحث الأول

التعريف بإقليم دارفور

المطلب الأول

موقع الإقليم الجغرافي وتركيبته السكانية

أولاً- الموقع الجغرافي:

يقع إقليم دارفور في الجزء الغربي من السودان وتقدر مساحته بخمس السودان، حيث تبلغ مساحته حوالي ٥١٠٠٠٠ كم٢، ويشترك الإقليم حدوديًا مع ثلاث دول هي: ليبيا وتشاد وإفريقيا الوسطى[١].

ويمكن تقسيم دارفور إلى ثلاثة أقسام، هي[٢]:

١- **الإقليم الشمالي:** يغلب على هذا الإقليم الطابع الصحراوي، وتندر فيه الأشجار والحشائش، نتيجة لقلة الأمطار التي إن وجدت فإنها غير كافية للزراعة، لذلك فإن السكان هنا بدو رعاة يضطرون للنزوح مع إبلهم وماشيتهم في فصل الجفاف إلى أماكن أخرى للبحث عن الماء والمراعي، وتعتبر الفاشر عاصمة هذا الإقليم.

٢- **الإقليم الأوسط:** تقسم سلسلة جبل مرة هذا الإقليم إلى نصفين، ففي الجهة الغربية من الجبل تكثر الأمطار والوديان وتنتشر الزراعة، أما الجهة الشرقية فالأمطار قليلة وتتضاءل المساحات المزروعة، وتعتبر الجنينة عاصمة هذا الجزء من دارفور.

٣- **الإقليم الجنوبي:** وعاصمته نيالا، ويمتد من دائرة عرض ١٢ حتى بحر العرب، وهذا الجزء تكثر فيه الأمطار وتغطيه التربة الطينية كما تكثر فيه الأدغال والحشائش، بالإضافة إلى تواجد كبير لرعاة الأبقار، وبالنظر إلى أحوال المناخ في دارفور فإننا سوف نجدها تتباين من منطقة إلى أخرى،

فالحرارة ترتفع في شماله مع ميل للانخفاض في القسم الجنوبي، ونتيجة هذا التنوع المناخي تنمو الكثير من النباتات والأشجار مختلفة الأنواع[٣].

وقد أدى تنوع التضاريس في دارفور إلى تنوع الأنشطة الاقتصادية للسكان، الأمر الذي أدى إلى سهولة الاتصال بين دارفور وجيرانها مما خلق نوعًا ملحوظًا لتنوع سكاني في الإقليم.

ثانيًا - التركيبة السكانية:

يتكون إقليم دارفور من مجموعة قبائل ليست بينها فوارق قاطعة، وإن كانت تظهر عند نشوب النزاعات، ورغم ذلك تعتمد الانتماءات الفردية على التبعيات القبلية، فلا يزال الهيكل القبلي ساريًا منذ قرون، رغم الضعف الذي تعرض له بعد إدخال الحكم المحلي في عهد الرئيس النميري[٤].

ويصل عدد السكان في دارفور إلى حوالي ٦ ملايين نسمة، أي حوالي ٢٠٪ من سكان الدولة، ويشكل الذكور منهم حوالي ٥١٪، والإناث ٤٩٪، كما أن حوالي ١٧٪ من السكان أعمارهم أقل من ٥ سنوات[٥].

ويمكن تقسيم سكان دارفور إلى مجموعتين رئيستين، وهما:

- القبائل الإفريقية.
- القبائل العربية.

المجموعة الأولى: الإفريقية، ومنها:

الداجو، الزغاوة، البرقد، التنجور، الفور، الميدوب، القمر، التكرور، الفلاتا، المساليت[٦].

المجموعة الثانية: وهي القبائل ذات الأصول العربية:

الرزيقات، التعايشة، المسيرية، المعاليا، بنو هلبة، المحاميد، بنو عمران، بنو حدار، الزيادية، كنانة، الكبابيش، البرقي، السلامات، الترحم[٧].

وقد أدى هذا الاختلاف في السلالات السكانية الموجودة في دارفور إلى

تنوع اللغات واللهجات التي يتحدث بها السكان والتي وصلت إلى حوالي ١٤ لغة مختلفة، لكن تبقى اللغة العربية هي اللغة المفهومة في كافة مناطق دارفور مما يوجد قاعدة للتعايش بين الجميع[٨].

ويدين جميع السكان بالدين الإسلامي، وهم على المذهب المالكي، ويحترف أهل دارفور الزراعة والرعي، وقد أحدثت موجات التصحر والجفاف التي ضربت دارفور في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي تراجعًا كبيرًا في الأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية التي كانت تستفيد منها القبائل المترحلة والقبائل المستقرة[٩].

المطلب الثاني

تاريخ دارفور السياسي

أولاً - سلطة دارفور:

تأسست في إقليم دارفور عدة سلطنات كان أبرزها الداجو التي أسسها شعب التاجويين في القرن الثاني عشر، وسلطنة التنجور في القرن الخامس عشر ميلادي، ولكن تلك السلطنات لم تستمر طويلا لاختلاطهم بالقبائل العربية[١٠].

لكن أشهر السلطنات والتي يعتبرها الكثير من المؤرخين عربية، ألا وهي سلطنة الفور، التي تأسست في جبل مرة عام ١٦٥٠م على يد سليمان سولونج دنجو، والذي استطاع أن ينشر سلطانه على الإقليم بكامله في النصف الأول من القرن السابع عشر[١١].

وقد استطاع عن طريق الاستعانة بعناصر عربية إخضاع الخارجين عليه من سلاطين وملوك الفور في جبل مرة والمناطق المحيطة به، وبذلك اصطبغت دارفور بصبغة عربية إسلامية في تلك الفترة[١٢].

وتعاقب على حكم سلطنة دارفور ستة وعشرون حاكمًا كان آخرهم السلطان إبراهيم قرض بن السلطان محمد حسين، الذي قتل على يد القوات

المصرية، حيث تمكنت بقيادة الزبير باشا من السيطرة على دارفور، وإعلان سقوطها عام ١٨٧٥م، وأعيد تنظيمها على أساس تبعيتها لمصر[١٣].

ثانيًا - الحكم المصري لإقليم دارفور:

بعد أن سقطت دارفور في أيدي المصريين، تم تعيين مدير عام لدارفور، يقيم في عاصمتها الفاشر وله سلطة الإشراف على مديريات دارفور الأربع، وهي: دارفور بحري، قبلي، شرقي، وغرب دارفور، وتم تعيين الزبير باشا مديرًا عامًا على ولاية دارفور، لكن ذلك لم يدم طويلاً لرفض الضباط الأتراك ذلك لعلمهم بالنزعة الاستقلالية التي كان يسعى إليها الزبير باشا، وانتهى الأمر بتعيين حسن حلمي باشا مديرًا عامًا على دارفور، وطلب من الزبير باشا السفر إلى القاهرة فوصل إليها في العاشر من يونيو ١٨٧٥م، وفي وقت لاحق طلب منه الخديو إسماعيل البقاء في القاهرة والإقامة فيها، وعدم الرجوع للسودان[١٤].

ثالثًا - دارفور في عهد الدولة الحديثة:

نتيجة لبعض السياسات غير المرغوب فيها في السودان، لا سيما تلك التي قام بها الأتراك الذين استعان بهم الخديو إسماعيل في حكم السودان، قامت الثورة المهدية التي تنسب إلى محمد أحمد المهدي، والتي استطاعت طرد الحكم المصري من دارفور عام١٨٨٥[١٥].

وفي عام ١٨٩٨م استطاع الأمير علي دينار وهو يعود في أصوله إلى سلالة حكام دارفور طرد قوات المهديين وبقيت دارفور مستقلة وتابعة لسيطرته حتى عام ١٩١٦م، عندما رأى أن ينضم لأعداء بريطانيا أثناء الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي ترتب عليه قرار بتقدم الجيش المصري إلى الفاشر عاصمة الإقليم لإسقاط نظام حكم علي دينار، وبالتالي عادت دارفور للخضوع للحكم الثنائي (المصري - الإنجليزي)، وبقيت على هذه الحال حتى حصل السودان على استقلاله عام ١٩٥٦م، والذي بموجبه صار إقليم دارفور جزء لا يتجزأ من الأراضي السودانية[١٦].

المبحث الثاني

الصراع في دارفور

المطلب الأول

طبيعة الصراع في دارفور وأسبابه

أولاً - طبيعة الصراع:

يمكن القول بأن الموقع الجغرافي والتركيبة السكانية في إقليم دارفور قد ساهما بشكل أو بآخر في تأجيج الصراعات وإشعالها بين القبائل التي تقطن الإقليم، ويعتبر الصراع في دارفور لا يحمل في أشكاله الطابع العنصري بشكل مطلق، بل كان نتيجة لظروف طبيعية مثل: التصحر والجفاف بالدرجة الأولى الأمر الذي أدى إلى هجرة القبائل الرعوية ودخولها إلى حدود مناطق قبائل أخرى تمتهن الزراعة، وهذا أدى إلى نزاعات حول الأرض بين القبائل الوافدة والقبائل صاحبة الأرض، الأمر الذي سبب تدهوراً في الأوضاع الأمنية، وانتشار السلاح بكميات كبيرة في أيدي القبائل بسبب متاخمة الإقليم لمناطق مجاورة أوضاعها غير مستقرة[١٧].

ومما لا شك فيه أن أزمة دارفور لم تكن وليدة الساعة، فهي شأنها شأن أغلب النزاعات الإفريقية يتداخل فيها الماضي بالحاضر، والعامل السياسي بالاجتماعي والاقتصادي، والداخلي بالخارجي، فالأزمة ترجع في بداياتها إلى عقود سابقة، وقد أكد النظام السوداني، في الخرطوم بشكل دائم ومستمر على أن الصراع في دارفور هو صراع تاريخي على النفوذ والموارد بين قبائل الإقليم[١٨].

ولعل الاختلافات في أنماط الحياة بين القبائل البدوية الرحل التي ينتمي معظمها للأصل العربي، والقبائل الزراعية المستقرة التي ينتمي معظمها

للأصل الإفريقي، كانت سببًا مهمًا في حدوث مناوشات ونزاعات بسبب محاولات السيطرة على مصادر المياه والكلأ، ولعل أشهر تلك المناوشات ما حدث عام ١٩٦٧م بين قبيلة الرزيقات وقبيلة المعالية، ولكن تم تسوية هذه المنازعات وفقًا لآليات تقليدية وأعراف سائدة[١٩].

ثانيًا - أسباب أزمة دارفور:

١- موجة التصحر والجفاف التي ضربت الإقليم:

لقد شمل الجفاف والتصحر معظم أجزاء إقليم دارفور، الأمر الذي أدى لهجرة قبائل المناطق المتضررة إلى المناطق الأكثر خصوبة في دارفور، وفي حين كان يتم استيعاب هذه القبائل من قبل الجماعات الأصلية في دارفور، فإن تزايد أعداد المهاجرين وما صاحبه من قسوة الأوضاع المعيشية أديا إلى وقوع توترات بين القادمين والسكان الأصليين. ووفقًا للعرف كانت النزاعات تحل بشكل سلمي بين أفراد القبائل في دارفور بواسطة زعماء تلك القبائل، وكان ينظر إلى الدولة على أنها طرف وسيط ومحايد[٢٠].

لكن الحكومة في عهد الرئيس النميري أحدثت زعزعة في هذا النظام الاجتماعي عندما قامت بإلغاء وحل الإدارة المحلية القائمة على النظام القبلي التي تتكون من زعماء القبائل وشيوخها، وبالتالي لم تستطع مؤسسات الدولة من: شرطة وقضاء أن تحل محل النظام الاجتماعي الذي كان قائمًا، كذلك تم إلغاء ملكية القبائل للأراضي الزراعية، وأصبحت كل قبيلة تمتلك الأراضي التي تستطيع انتزاعها بالقوة من القبائل الأخرى، الأمر الذي أحدث نوعًا من التوتر بكافة أشكاله، وهو ما لم تنجح الحكومة في احتوائه ومعالجته[٢١].

٢- انتشار السلاح في دارفور:

إن انتشار الأسلحة في الإقليم، والذي تغذيه التجارة غير المشروعة، قد أدى إلى إذكاء العنف والصراع وانتشار الجرائم، كما أعاق أي محاولة

للاستقرار الاجتماعي، إضافة إلى أن انتشار الأسلحة في دارفور حوّل القتال المسلح من مهنة الحرب المقننة - أي مهمة تقوم بها منظمات عسكرية تابعة للدولة ولها مراكز واضحة لإصدار الأوامر - إلى أعمال إرهابية وحروب أهلية يقوم بها مدنيون مسلحون، بعضهم في صورة ميليشيات أهلية مؤيدة للحكومة، وبعضهم معارض للحكومة يقوم بالهجوم على قواتها[٢٢].

ولعل الحصول على الأسلحة في دارفور من أطراف خارجية زاد من تفاقم الأوضاع داخل الإقليم، وذلك في غياب جهود الأجهزة الأمنية المختصة للتعامل مع هذه الظاهرة، بل قد تكون الحكومة السودانية قد أسهمت في انتشار السلاح في المنطقة، وذلك بتسليح بعض القبائل الموالية للنظام بهدف منع متمردي الحركة الشعبية لتحرير السودان التي كان يتزعمها جون جرنج في الجنوب من التغلغل في الإقليم، وتحريض القبائل الإفريقية ضد سلطة الحكومة المركزية[٢٣].

كذلك من الأمور التي ساعدت أيضًا على انتشار الأسلحة في إقليم دارفور وسهولة الحصول عليها استمرار الصراع في جنوب السودان لوقت طويل، حيث صارت جنوب السودان بوابة كبيرة لسوق الأسلحة، الأمر الذي جعل وصول تلك الأسلحة إلى إقليم دارفور أمرًا ميسرًا[٢٤].

٣- أوضاع الدول المجاورة:

(أ) تشـــاد:

هناك علاقات قوية بين قبائل داخل تشاد وقبائل في إقليم دارفور، الأمر الذي أثر على صراع قد يحصل في تشاد أو في إقليم دارفور.

وقد كان للصراعات التشادية - التشادية دور كبير في هجرة الكثير من التشاديين إلى دارفور وبالعكس، فقد هاجر العديد من أبناء دارفور إلى تشاد أثناء تفاقم الأزمة في الإقليم، ولعل قبيلة الزغاوة من الأمثلة الحية على

الروابط التي تجمع البلدين، حيث يعتبرها الكثيرون من أكبر القبائل الحدودية بين البلدين[٢٥].

ويمكن اعتبار الصراعات التي حصلت في تشاد سببًا خلق حالة من عدم الاستقرار في المنطقة، الأمر الذي كان له دور كبير في التأثير على مجريات الأمور في دارفور سواء في السابق أم في الحاضر، لا سيما فيما يتعلق بعملية تسريب الأسلحة إلى دارفور[٢٦].

(ب) ليبيا:

إن الخلاف الليبي - التشادي الذي حصل في فترة الثمانينيات من القرن الماضي، كان له أثر كبير على إقليم دارفور، فالحدود الشاسعة الممتدة بين ليبيا وتشاد وإقليم دارفور جعلت الإقليم يتأثر بذلك الصراع، لما تخلله من عمليات عسكرية، وتدخلات خارجية كانت بسبب إقليم أوزو أثناء حكم الرئيس التشادي حسين حبري[٢٧].

(ج) إفريقيا الوسطى:

تعتبر إفريقيا الوسطى دولة حدودية للسودان وتشاد، وبها الكثير من عناصر قبيلة الزغاوة وقبائل أخرى، وبها طرق تهريب كثيرة تستخدمها القبائل الحدودية، إضافة لحالة عدم الاستقرار التي شهدتها البلاد مؤخرًا بسبب محاولة انقلاب عام ٢٠٠٦م، الأمر الذي خلق حالة من عدم الاستقرار في المنطقة الحدودية مع السودان، حيث أصبحت مأوى للمتمردين الدارفوريين ومصدرًا للسلاح لهم. وقد اتهمت حكومة إفريقيا الوسطى السودان بأنه وراء محاولة الانقلاب[٢٨].

٤- حالة التهميش السياسي والاقتصادي:

نتيجة للاستقطاب السياسي الحاد في سياق الصراع الحالي في دارفور وأثناء السنوات التي سبقت احتدام الصراع، ظهرت معالم التفريق الذي كان

عديم الأثر في السابق، بين القبائل العربية والإفريقية، وازدادت أهمية الهوية القبلية التي صارت سببًا إضافيًا للصراع السياسي، حيث ظهرت حركات تمرد مسلحة تتمتع بتأييد شعبي في أوساط بعض القبائل[٢٩].

بالإضافة للتهميش السياسي، ظهر واضحًا وجليًا التهميش الاقتصادي الذي مارسته العديد من الحكومات المركزية المتعاقبة على الحكم في الخرطوم، حيث انعدمت مشاريع التنمية والخدمات الأساسية من تعليم وصحة وغيرها من مظاهر الحياة التنموية[٣٠].

المطلب الثاني

الأطراف الأساسية في الصراع

أولاً - انفجار الأزمة:

في الفترة ما بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢م بدأت مجموعتا التمرد: حركة جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، تنظمان صفوفهما لمناوأة الحكومة السودانية، وقد بدأتا أنشطتهما العسكرية في أواخر ٢٠٠٢م وأوائل ٢٠٠٣م بشنهما هجمات ضد مراكز عسكرية في جبل مرة داخل إقليم دارفور، ومراكز للجيش السوداني في الفاشر عاصمة الإقليم، كما قامتا بمهاجمة مستشفى الإقليم، إضافة لعمليات نهب وسرقة وقتل[٣١].

وبدأت الجماعات المسلحة من الحركتين تقوم بأعمال قطع الطرق بين نيالا وزالنجي إلى جانب الاعتداء على رئاسات محافظات دارفور الثلاثة الأمر الذي دفع الحكومة للتفاوض مع هذه الجماعات للوقف الفوري لتلك الأعمال، وقد وافق المتمردون، وانتهى الأمر الى توقيع اتفاقية في سبتمبر ٢٠٠٣م بين الحكومة السودانية وحاملي السلاح في دارفور، واعترفت حكومة الخرطوم وفق الاتفاق بوجود قضية سياسية في الإقليم، بعد أن كانت في السابق تصف ما

يحدث بأنه لا يتعدى حوادث عنف وقتل، وبأنها أعمال سلب ونهب تقوم بها مجموعات من قطاع الطرق والخارجين عن القانون[٣٢].

إلا أن عددًا من المسلحين عادوا للاعتداء على السكان وقوات الأمن، وعندما حاولت الدولة التفاوض معهم مرة أخرى لم تفلح، وأخذت الأزمة منحنى آخر حيث بدأ اندلاع النزاع المسلح بين القوات الحكومية وقوات الحركات المتمردة[٣٣].

وقد كان للحكومة السودانية - كما جاء على لسان وزير الخارجية السوداني مصطفى عثمان إسماعيل - خياران، هما: "أن تترك المتمردين، ويستفحل الأمر، أو تتدخل عسكريًا لحسم التمرد. وهذا حق طبيعي لكل حكومة"[٣٤].

لكن الجماعات المتمردة لم تترك للحكومة أي فرصة للتفكير، حيث استمرت في هجومها الذي نتج عنه حروب وصراعات مسلحة أدت إلى تشريد وتهجير الكثير من السكان.

ثانيًا - أطراف الصراع في دارفور:

(أ) حركة تحرير السودان:

في البداية كانت الحركة تحت اسم "جبهة تحرير دارفور" وكانت نشاطاتها تركز على الإقليم، لكن في عام ٢٠٠٣م صار اسمها حركة تحرير السودان، وهذا يدل على أنها وسعت نشاطها ليشمل السودان بأسره، وذلك لكي تبعد عن نفسها شبهة النوايا الانفصالية، وتجعل مطالبها أكثر قبولاً لدى الرأي العام في الداخل والخارج، إضافة لتأثر الحركة بسياسة السودان الجديد التي تتبعها الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب[٣٥].

ويترأس الحركة عبد الواحد محمد نور وهو محامي وعضو سابق في

الحزب الشيوعي السوداني، وينتمي لقبيلة الفور، ويلاحظ أن معظم القادة العسكريين في صفوف الحركة كانوا ضباطًا في الجيش السوداني، والتشادي[٣٦].

وصدر البيان التأسيسي للحركة في ١٣ مارس عام ٢٠٠٣م، وتم فيه توضيح أهم أهداف الحركة، وهي[٣٧]:

١- بناء سودان موحد على أسس وقواعد تقوم على العدالة والمساواة في توزيع الثروة، ومراعاة التعددية الثقافية والسياسية وتحقيق كل مظاهر الرخاء المادي والمعنوي.
٢- الاعتراف بحق تقرير المصير والاختيار الحر.
٣- إلغاء عملية الاقصاء والتهميش المناطقية في السودان.
٤- احترام حقوق الإنسان والحريات العامة.
٥- إقامة نظام جديد للهوية القومية.
٦- فصل الدين عن السياسة.
٧- ضرورة التأكيد على الحل السلمي للمسألة السودانية.

(ب) حركة العدل والمساواة:

بدأت الحركة عمليًا في عام ١٩٩٣م بشكل سري، وذلك بعقد مجموعة من اللقاءات السرية بين أبناء المناطق التي اعتبرتها الحركة بأنها مهمشة ومن خلفيات سياسية ومناطقية وإثنية متباينة، وقد أعلنت الحركة عن نفسها في عام ٢٠٠١م، ولخصت أهدافها في الإطاحة بالنظام الحاكم في الخرطوم، بوصفه هو السبب الرئيس في إيجاد الفوارق المتعلقة بتوزيع الثروة والسلطة، من حيث كون دارفور والمناطق الأخرى ظلت مهمشة باستمرار، ولم تشارك في الوظائف الهامة والمؤثرة في السودان[٣٨].

ويتولى قيادة الجناح السياسي في الحركة الدكتور خليل إبراهيم وهو

وزير سابق في حكومة الإنقاذ، فيما يقود الجناح العسكري العميد التيجاني سالم، وتهدف الحركة إلى الآتي[٣٩]:

١- إنهاء حالة التهميش السياسي على أصول عرقية.

٢- إطلاق حرية الاعتقاد الديني والثقافي.

٣- تحقيق العدل والمساواة والحرية والديمقراطية وسيادة القانون.

٤- القسمة العادلة للسلطة الاتحادية بين أقاليم السودان.

٥- القسمة العادلة للثروة القومية بين أقاليم السودان.

٦- إعادة تشكيل المؤسسات العسكرية والأمنية.

٧- تحقيق إصلاح دستوري حقيقي.

٨- تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية متوازنة.

٩- تقوية مؤسسات المجتمع المدني.

(ج) الجنجاويد:

أطلق اسم الجنجاويد على مجموعة من العرب الرحل الذين يعيشون في إقليم دارفور، وهم خيالة مسلحون، وتعني الكلمة الرجل الذي يحمل مدفعًا رشاشًا ويركب جوادًا أو جملاً، ويرتدي الجنجاويد ملابس شبه عسكرية، ويعلقون على صدورهم شارة هي عبارة عن فارس يركب جوادًا، ويتهم الجنجاويد بأنهم مجموعات تقوم بمهاجمة الناس إضافة لعمليات السلب والنهب[٤٠].

وتعود جذور ظهور الجنجاويد إلى ثمانينيات القرن العشرين، نتيجة لموجة الجفاف التي ضربت إقليم دارفور التي سببت نزوح الالاف إلى مناطق يكثر بها الكلأ، وما ترتب على ذلك من احتكاك دائم، سبّب العديد من المشاكل مثل السطو والنهب والسرقة وقطع الطرق[٤١].

وذهب بعض الكتاب إلى أن الجنجاويد ظهر في تلك الفترة على هيئة تجمعات مسلحة من القبائل ذات الأصول العربية المدعومة من الحكومة لمواجهة الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون جرنج، وأنهم بعد ذلك انضموا بشكل رسمي إلى القوات النظامية في عهد البشير عام ١٩٨٩م[٤٢].

ومع تفاقم أزمة دارفور عام ٢٠٠٣م، ظهر مصطلح الجنجاويد مرة أخرى، حيث تم اتهامهم بارتكاب الكثير من الفظائع في إقليم دارفور، وتم الربط ما بين ذلك وبين الحكومة السودانية، والقول بإنها هي من كان وراء دعم تلك الجماعة، بعد ما قامت به الجماعات المتمردة في دارفور من قتل واعتداء على القوات النظامية وسلب ونهب لمقار الحكومة[٤٣].

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مقر اتحاد الجامعات العربية

المبحث الثالث

المساعي الإقليمية والدولية لتسوية الصراع في دارفور

بدت لنا دارفور في الداخل مشكلة رعاة ومزارعين وقطاع طرق أفرزتهم ظروف المعيشة الصعبة بعد الجفاف والتصحر الذي ضرب الإقليم في فترات سابقة، وإمكانية حيازة الأسلحة نتيجة لصراعات في دول مجاورة مثل: الصراع الليبي التشادي والصراع التشادي - التشادي.

لكن فجأة اشتعلت الحرب وتصاعدت في دارفور، واستغرب الكثير من تسارع الاهتمام الإقليمي والدولي الفائق بالأزمة، حتى باتت دارفور أسخن البقع في العالم، ولعل تلك التدخلات كان لأصحابها مارب كثيرة، وهذا ما سوف يتم توضيحه في هذا الجزء من البحث.

المطلب الأول

الدور الإقليمي لاحتواء الأزمة

أولاً - المنظمات الإقليمية:

١- الاتحاد الإفريقي:

قام الاتحاد الإفريقي بتبني الكثير من المساعي لحل الأزمة في دارفور، والتي من ضمنها جولات المفاوضات في العاصمة النيجرية أبوجا، والتي بدأت الجولة الأولى منها في ٢٠٠٤/٨/٢٣م بين حركات التمرد في دارفور والحكومة السودانية، بحضور ممثلين عن الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية والأمم المتحدة وليبيا وتشاد، وقد تم خلال هذه الجولة من المفاوضات طرح ملفات هامة منها: ملف الشئون الإنسانية، والملف الأمني، والقضايا الاجتماعية والسياسية، لكن هذه الجولة من المفاوضات لم تنجح نتيجة الخلافات التي نشبت

بين الأطراف المتفاوضة، وسرعان ما اتهمت حركات المعارضة الاتحاد الإفريقي بأنه غير محايد، ويقوم بدعم الحكومة السودانية، وبأنه تحول من وسيط إلى طرف في الصراع[٤٤].

وبجهود مضنية من الاتحاد الإفريقي جرت الجولة الثانية من مفاوضات أبوجا في نوفمبر ٢٠٠٥م، وقد تمخضت هذه الجولة عن توقيع اتفاقية "أبوجا" والتي جاء فيها ما يلي[٤٥]:

(أ) ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار، وذلك بمراقبة الاتحاد الإفريقي.

(ب) احتواء الأزمة في إطار إقليمي لمنع أي تدخل خارجي.

(ج) الالتزام بوحدة الأراضي السودانية والتأكيد على سيادة السودان.

(د) الإفراج عن كل المعتقلين لدى كل الأطراف التي لها علاقة بالأزمة.

وبالرغم من تلك الجهود - وغيرها - المبذولة من قبل الاتحاد الإفريقي، فإنه فشل في تسوية الأوضاع في دارفور نتيجة لافتقاره لآليات من شأنها الضغط على أطراف الصراع، وهو ما أدى إلى انهيار العديد من الجولات التفاوضية التي جمعت الأطراف المتصارعة[٤٦].

٢ - جامعة الدول العربية:

اتخذت الجامعة العربية موقفًا واضحًا من قضية دارفور يتحدد إطاره في أن هذه القضية شأن داخلي سوداني، ورفضت بموجب ذلك مبدأ توقيع العقوبات على السودان، ورفضت أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي[٤٧].

وارتكزت استراتيجية الجامعة العربية تجاه القضية على ضرورة صنع السلام الذي يعتمد على تسوية الصراع على أساس آليات هي: التفاوض

والوساطة والتحكيم، واستخدام المنظمات الإقليمية والدولية من أجل التوصل إلى إيقاف النزاع وتحقيق الأمن والاستقرار على الأرض[٤٨].

وقد تبنت الجامعة استراتيجية السلام في إطار تعاونها مع الاتحاد الإفريقي لتسوية الأزمة، وذلك من خلال خلق مناخ خصب يمهد للوصول إلى مرحلة تسوية سلمية للأزمة، قبل الشروع في جولات المفاوضات بين أطراف النزاع، وفق مبادئ، أهمها[٤٩]:

(أ) الحفاظ على وحدة السودان وسيادته وأمنه.

(ب) تكوين لجنة من الحكماء تضم شخصيات عربية وإفريقية.

(ج) على أطراف النزاع الالتزام بالحفاظ على مبدأ حقوق الإنسان وفقًا للمواثيق الدولية.

كما أكدت الجامعة العربية على الآتي[٥٠]:

(أ) نشر قوات مسلحة وشرطة، وأفراد مدنيين تابعين للاتحاد الإفريقي لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات التي سوف يتوصل إليها أطراف النزاع.

(ب) مراقبة وقف إطلاق النار والتأكد من ذلك.

(ج) تطبيق أي انسحاب عسكري تم الاتفاق عليه وبناء مناطق عازلة.

ثانيًا - دول الجوار السوداني:

١ - ليبيا:

لقد سعت ليبيا إلى حل أزمة دارفور في إطار إقليمي، حيث حاولت الحد من تدويل الصراع في دارفور، وأعلنت بوضوح تأييدها للحكومة السودانية، وتعاملت مع المشكلة على أنها مشكلة داخلية يجب أن تحلها الحكومة السودانية بمفردها أو بمساعدة منظمات إقليمية[٥١].

ومنذ تفاقم أزمة دارفور في ٢٠٠٣م، والحكومة الليبية تسعى إلى التوصل لحل سلمي يرضي جميع الأطراف، وفيما يلي سوف نسلط الضوء على أهم الخطوات الليبية نحو ذلك:

(أ) تم عقد قمة خماسية في مدينة سرت الموافق ١٧ أكتوبر ٢٠٠٤م، وشارك فيها كل من: مصر والسودان وتشاد ونيجيريا، بالإضافة إلى أمين تجمع دول الساحل والصحراء ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، وقد أكدت القمة على الدور الذي تلعبه ليبيا إقليميًا، وتم تفويض ليبيا ومصر للاتصال بكل أطراف الأزمة، إضافة لفتح معبر آمن عبر الأراضي الليبية لإيصال الغذاء والدواء والمساعدات الأخرى للنازحين من دارفور إلى تشاد[٥٢].

(ب) تم عقد قمة في طرابلس الموافق ١٦ مايو ٢٠٠٥م، حضرها إلى جانب ليبيا كل من: السودان ومصر وتشاد ونيجيريا وإريتريا، بالإضافة لحضور أمين عام الجامعة العربية، وأكدت القمة في ختامها على رفض أي تدخل أجنبي في السودان، وضرورة استئناف مفاوضات "أبوجا"، وأشارت إلى أن الوجود العسكري في الإقليم يجب أن يقتصر على قوات الاتحاد الإفريقي[٥٣].

(ج) إعلان طرابلس في فبراير ٢٠٠٦م: حيث قامت الحكومة الليبية بمبادرة لحل أزمة العلاقات التشادية - السودانية، والتي حصلت إثر اتهام السودان لتشاد بتأجيج الوضع في إقليم دارفور عن طريق دعم حركات التمرد، وحاولت ليبيا تهدئة الموقف وجمعت الطرفين، وتم توقيع وثيقة سلام في يونيو ٢٠٠٦م[٥٤].

(د) اتفاق الدوحة (مايو ٢٠٠٩م): قامت ليبيا برعاية اتفاق الدوحة بين تشاد والسودان بهدف تطبيع العلاقات، وتهيئة الأجواء لخلق مناخ ملائم تسوده الثقة لمحاولة إعطاء دفعة قوية لمفاوضات تسوية لأزمة دارفور، وقد أكد الاتفاق على رفض أي تدخل للطرفين في الشئون الداخلية لبعضها البعض، مع

الإشارة إلى ضرورة تنفيذ كل الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين في السابق[٥٥].

وخلال القمة العربية في سرت المنعقدة في مارس ٢٠١٠م أكدت ليبيا على التضامن الكامل مع السودان في مواجهة أي محاولات للتدخل في شئونه الداخلية، وأي محاولات تستهدف أمنه واستقراره وسيادته، والترحيب بالخطوات التي تم التوصل إليها فيما يخص تسوية الأزمة في دارفور بين الحكومة السودانية وفصائل المعارضة المسلحة، وعودة كل الأطراف إلى تبنى الحوار[٥٦].

٢- مصر:

إن العلاقات المصرية - السودانية قوية جدًا على مر العصور الأمر الذي يحتم على مصر أن تكون طرفًا فاعلاً في أي أزمة تحصل داخل السودان، وقد نظرت مصر لأزمة دارفور على أنها "أمر داخلي لا يمكن التدخل فيه"، ولكن بعد تفشي الصراع واندلاع الحرب في دارفور، وتدخل بعض دول الجوار والمجتمع الدولي، سارعت مصر إلى تولي دور طليعي في حل الأزمة[٥٧].

ولعبت مصر دورًا مهمًا في الحفاظ على وحدة السودان واستقراره، وذلك من خلال دفع جامعة الدول العربية لكي تعلب دورًا لتحقيق ذلك، ووقف كل الممارسات الخاطئة من كل الأطراف والضغط على الجميع لحل الأزمة عبر الحوار والتفاوض وليس عن طريق الاحتكام للسلاح[٥٨].

وقد شاركت مصر في قمة أكتوبر ٢٠٠٤م، والتي ناقشت قرار مجلس الأمن بشأن محاكمة المشتبه بهم في أزمة دارفور، ودعت لانعقاد قمة ٢٠٠٥م الخماسية لاحتواء أزمة دارفور، وإتاحة الفرصة للاتحاد الإفريقي للقيام بدوره[٥٩].

كما شاركت مصر في قمة تجمع دول الساحل والصحراء المنعقدة في

طرابلس الغرب بتاريخ ٢٠٠٦م التي ناقشت الوضع في دارفور، وإمكانية التوصل لحل سلمي للأزمة، وعلى هامش القمة تم عقد اجتماع ثلاثي بين الرؤساء: المصري والسوداني والليبي، لمناقشة أهم الآليات المتاحة لحل الأزمة[٦٠].

وعندما أصدر مجلس الأمن قراره رقم (١٧٠٦) أغسطس ٢٠٠٦م، الذي يدعو إلى نشر قوات دولية في دارفور لتحل محل قوات الاتحاد الإفريقي، أعلنت مصر رفضها للقرار وتأييدها للحكومة السودانية، وأكدت على الحل السلمي للأزمة وعدم تدويلها، وهو ما قد يسبب تدخلات خارجية تضر بسيادة السودان[٦١].

كما رفضت مصر مبدأ التلويح بالعقوبات ضد السودان لحل الأزمة والذي اعتمده مجلس الأمن كآلية للضغط على الحكومة السودانية لحل قضية دارفور وفق ما تريده الأطراف الدولية، إلى جانب ذلك اهتمت مصر بالجانب الإنساني عن طريق تقديم المساعدات والإغاثة لسكان الإقليم، وتسيير قوافل علاجية وإنشاء مستشفيات ميدانية[٦٢].

٣- تشاد:

سعت تشاد إلى الوساطة بين الحكومة السودانية، وحركات التمرد في إقليم دارفور لاحتواء الأزمة، وفي إطار ذلك قامت باستضافة كل الأطراف المتنازعة وذلك في مدينة أبشى التشادية (ديسمبر ٢٠٠٣م)، للتوقيع على اتفاق لتعزيز فرص السلام في دارفور من خلال الحوار، وقد جاء في الاتفاق الذي عرف باتفاق "أبشى" مجموعة من البنود، أهمها[٦٣]:

(أ) وقف فوري لاطلاق النار ومراقبة سير ذلك.

(ب) إعادة قوات حركات التمرد إلى مواقعها.

(ج) إطلاق أسرى الحرب من قبل جميع الأطراف.

(د) على الحكومة أن تبدأ في إجراءات تشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الإقليم.

وفي إطار جهود تشاد من أجل احتواء الأزمة، قامت برعاية اتفاق انجامينا في أبريل ٢٠٠٤م، لكن بالرغم من تلك الجهود التشادية لاحتواء الأزمة فإنها - كغيرها - لم تصل إلى نتائج إيجابية، نظرًا لإصرار حركات التمرد على الاستمرار في الاحتكام للسلاح[٦٤].

المطلب الثاني

التدخل الدولي في النزاع

أولاً - المنظمات الدولية:

١- الأمم المتحدة:

قامت الأمم المتحدة بالتدخل في الكثير من الأزمات من أجل حفظ السلام في إفريقيا، ومعظم تلك التدخلات كان في الفترة النشطة التالية لانتهاء الحرب الباردة، ولعل أكثر العمليات إثارة للجدل هي تلك التي قامت بها في الصومال عام ١٩٩٢م وما نتج عنها من تدخلات دولية جرت المنطقة لحالة من عدم الاستقرار المستمر إلى يومنا هذا[٦٥].

كما أن أزمة دارفور هي أيضًا مثال واضح جديد على التدخل الدولي غير المُجدي، وذلك من خلال تدويل الأزمة لفتح المجال للتدخلات الخارجية، ومن أجل الوصول لذلك بدأت دائرة الانتقادات الموجهة للحكومة السودانية في الاتساع، حيث أعلن رئيس المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في مارس ٢٠٠٤م، أن هناك فظائع ترتكب في إقليم دارفور، ومنذ ذلك الوقت بدأت الأزمة تحتل الصدارة الإعلامية العالمية، ونتيجة لتراكم الكثير من التقارير المشابهة حول الادعاءات بانتهاكات القانون الدولي الإنساني

والقانون الدولي لحقوق الإنسان، أصدر مجلس الأمن قراره رقم (١٥٦٤) في سبتمبر ٢٠٠٤م، والذي كلف بموجبه الأمين العام للأمم المتحدة، بأن ينشئ لجنة دولية تقوم بالتحقيق في تلك المسائل[٦٦].

وفي سياق علاج الأزمة صدرت قرارات أخرى عن مجلس الأمن، منها[٦٧]:

(أ) قرار رقم (١٥٧٤) ٢٠٠٤م: وقد أعرب القرار عن القلق المستمر للأمم المتحدة مما يحصل في إقليم دارفور من انتهاكات لحقوق الإنسان.

(ب) قرار رقم (١٦٢٧) ٢٠٠٥م: أعرب مجلس الأمن في هذا القرار عن احترامه لسيادة السودان، وأثنى على اتفاق أبوجا.

(ج) قرار رقم (١٥٩٣) ٢٠٠٥م: أشار هذا القرار إلى ضرورة إحالة القضية إلى محكمة الجنايات الدولية، بسبب الانتهاكات والتجاوزات التي تحصل في دارفور، ومدى انعكاس ذلك على الأمن والسلم الدوليين.

(د) قرار رقم (١٧٠٦) ٢٠٠٦م: جاء في طيات هذا القرار أن الوضع في دارفور قد يؤثر بشكل سلبي على دول الجوار الإفريقي، لذلك يجب إرسال قوات حفظ سلام تابعة لمجلس الأمن.

لكن هذا القرار تم رفضه عربيًا من قبل جامعة الدول العربية، وإفريقيًا عبر الاتحاد الإفريقي لأنه يعطي فرصة للتدخل الخارجي.

واستمرت قرارات الأمم المتحدة التصعيدية بشأن أزمة دارفور، وفي هذا السياق صدر قرار رقم (١١٦٩) ٢٠٠٧م، والذي نص على ضرورة نشر قوات مختلطة من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، الأمر الذي زاد من حدة تدويل الأزمة[٦٨].

٢ـ الاتحاد الأوروبي:

لقد تعاظم دور المنظمات الدولية بدارفور بحجة تدهور الأوضاع الإنسانية في الإقليم، وقد كان الاتحاد الأوروبي من ضمن تلك المنظمات التي

تعمل على تمويل الكثير من المنظمات الصغيرة، وبلغت قيمة المساعدات الأوروبية حوالي ٣٠٠ مليون دولار، لكن الحكومة السودانية ترى أن تلك المنظمات تقوم بذلك ليس بدوافع إنسانية إنما بدوافع سياسية ودينية وعرقية[٦٩].

بنيت الاستراتيجية الأوروبية في إفريقيا على التهديدات المنظورة للأمن الأوروبى، وهي: الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل، انهيار الدول، الصراعات الإقليمية، الجريمة المنظمة، اللجوء، الهجرة، ولعل من الوسائل المتفق عليها للتصدي لهذه الأزمات تمويل وتسليح مجموعات مقاتلة في مناطق الأزمات، إضافة للمشاركة في فض تلك المنازعات ودعم مؤسسات ومنظمات دولية وإقليمية للوصول لذلك، وفي ضوء هذه الاستراتيجية الأمنية جاء الإعلان الأوروبي الإفريقي المشترك، ومن أهم بنوده[٧٠]:

(أ) الدعم الكامل لآلية فض المنازعات الإفريقية.

(ب) دعم سياسة الإصلاح السياسي للوصول لمرحلة الحكم الرشيد.

(ج) دعم القدرات المؤسساتية للاتحاد الإفريقي.

(د) دعم البنيات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالنظر لتاريخ الدول الأوروبية في المنطقة الإفريقية، سوف نجد أن لها علاقات ثقافية وسياسية وعسكرية، لهذا فإنه من الضروري تواجدها في أزمة دارفور، وخاصة أن موقع السودان وثرواته وإمكاناته البشرية ترشحه لأن يكون رقمًا في السياسة الدولية في إفريقيا والشرق الأوسط[٧١].

وبناء على ذلك قام الاتحاد الأوروبي بدعم قرارات الأمم المتحدة التي نصت على التالي[٧٢]:

(أ) نزع سلاح الجنجاويد ومحاكمة المتهمين بجرائم الحرب في دارفور.

(ب) الالتزام بوقف إطلاق النار.

(ج) السماح بدخول قوات دولية لحفظ السلام في دارفور.

(د) المساعدة في دخول وتوصيل المساعدات للنازحين من دارفور.

ويمكن القول: إنَّ الدور الأوروبي في تدويل الأزمة يتلخص في الآتي[٧٣]:

١- طلب الاتحاد الأوروبي من الحكومة السودانية السماح لوكالات الإغاثة بالوصول للإقليم.

٢- طالب أطراف النزاع بالوقف الفوري لإطلاق النار.

٣- طالب الحكومة السودانية بقبول نشر قوات دولية في دارفور.

٤- دعم الاتحاد الأوروبي الاتحاد الإفريقي بالإمدادات المختلفة لا سيما في مجال النقل.

٥- دعوة النواب الأوروبيين الاتحاد الأوروبي إلى تجميد أرصدة مجموعة من المسئولين السودانيين المتورطين في جرائم حرب في إقليم دارفور.

٦- أصدر مجلس الاتحاد الأوروبي بيان في ٢٠٠٨م، جاء فيه أن الاتحاد مستعد للمشاركة في أي تدابير لازمة ضد أفراد مسئولين عن انتهاك حقوق الإنسان في إقليم دارفور.

ثانيًا - أهم الدول الغربية الفاعلة في النزاع:

١ - الولايات المتحدة:

سارعت الولايات المتحدة إلى إدانة ما يحدث في دارفور باعتباره كارثة إنسانية، ففي يونيو ٢٠٠٤م أصدر الكونجرس قرارًا يصف فيه أزمة دارفور بأنها إبادة جماعية وهي حرب عرقية، وبأن الحكومة السودانية تتعامل مع الأزمة بشكل سلبي، لا سيما فيما يتعلق بنزع سلاح الجنجاويد ومحاكمة قادتها، وقد تحركت الإدارة الأمريكية وفق ذلك نحو استصدار قرار من مجلس الأمن

يفرض عقوبات اقتصادية على السودان، وبالفعل صدر القرار في يوليو ٢٠٠٤م، والذي ينذر الحكومة السودانية بضرورة اتخاذ تدابير وفق المادة ٤١ من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة إذا لم تسارع بنزع سلاح الجنجاويد وتحسين أوضاع اللاجئين[٣٤].

كما أدان الكونغرس الأمريكي الحكومة السودانية، واعتبر ما يحدث في الإقليم جرائم ضد الإنسانية، وطالب حكومة جورج بوش الابن بالعمل على إصدار قرار من مجلس الأمن لتشكيل قوات أممية للتدخل في إقليم دارفور من أجل حماية المدنيين[٣٥].

وارتفع سقف الضغوط الأمريكية على السودان، حيث أصدر الرئيس بوش الابن قرارًا بضرورة محاسبة ومصادرة أموال المسئولين عن أحداث دارفور، وتجميد أموال شركات تابعة للحكومة السودانية[٣٦].

إضافة إلى أن الإدارة الأمريكية كان لها الدور الرئيس في استصدار الكثير من القرارات الأممية الأخرى للضغط على الحكومة السودانية، الأمر الذي يجعلنا نفكر في: ما الدوافع من وراء ذلك؟ ولعل الإجابة يمكن أن يتم تلخيصها في النقاط التالية:

١- الثروة النفطية المكتشفة مؤخرًا في الإقليم.
٢- استخدام مصطلحات رنانة مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل التدخل.
٣- استخدام الأزمة من أجل عزل السودان.
٤- مساعدة الجنوب على الانفصال.
٥- السعي لتغيير أيديولوجية النظام السوداني الإسلامية.
٦- الضغط على الحكومة السودانية لتنفيذ سياسات أمريكية في القارة الإفريقية، لا سيما في منطقة القرن الإفريقي والبحيرات العظمى.

ومع وصول الرئيس أوباما للسلطة في مطلع ٢٠٠٩م، بدأت تلوح في الأفق سياسات أمريكية جديدة تجاه القضية السودانية، والتي من أهمها[٧٧]:

(أ) السعى لنهاية مؤكدة للنزاع، وأيضًا إنهاء انتهاكات حقوق الإنسان والإبادة في دارفور.

(ب) اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب بعيدة المدى.

(ج) العمل بقوة على ضمان عدم توفير السودان الملاذ الآمن للإرهابيين الدوليين.

٢ ـ فرنسا:

فرنسا هي صاحبة النفوذ القديم، وصاحبة الرصيد الاستعماري الكبير في إفريقيا، لذلك فقد بدأت تحس بخطورة التهديدات الأمريكية لها، لا سيما بعد أن استطاعت الولايات المتحدة إخراج دول كانت في منطقة الفرانكفونية من سيطرة النفوذ الفرنسي إلى سيطرة النفوذ الأمريكي[٧٨].

وقد كانت إفريقيا دائمًا عاملاً معززًا لمساعي فرنسا لتأكيد مكانتها كقوة عظمى، وحتى عملية إعطاء الدول الإفريقية استقلالها كان مجرد تقليص للممتلكات الفرنسية فيما وراء البحر دون أن يمس هذا الأمر بمكانتها في النظام الدولي، وبالتالى بقيت إفريقيا تتمتع بأولوية في الإدراك الفرنسي، الأمر الذي ساعد على بقاء النفوذ الفرنسي في إفريقيا[٧٩].

ولعل أهم دوافع فرنسا للتدخل في دارفور تتبلور في الآتي[٨٠]:

(أ) محاولة إبعاد الولايات المتحدة عن مجالها الحيوي.

(ب) الحصول على نصيبها في الثروات النفطية المتوقع استخراجها من الإقليم.

(ج) المحافظة على استقرار تشاد.

لقد كانت سياسة فرنسا تجاه أزمة دارفور تختلف عن السياسة الأمريكية، فهي تسعى إلى عدم التدخل العسكري الذي قد يزيد من حالة عدم الاستقرار، حيث ترحب بعملية الاستمرار في المفاوضات بين أطراف النزاع من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة، لا سيما من خلال نزع أسلحة حركات التمرد، وتقديم المتهمين إلى محاكمة عادلة، واحترام وقف إطلاق النار من كل الأطراف[٨١].

وفي نهاية هذا البحث يمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

١- إن عدم تفاقم الأزمة في عقود سابقة يدل على أن القبائل العربية والإفريقية كانت تعيش في وفاق، حتى وإن كان هناك بعض المشاكل التي قد تحدث بسبب الاحتكاك الدائم، فإنها كانت تحل بواسطة آليات اجتماعية بسيطة.

٢- بالتالي فإننا يمكن أن نرفض الفرضية القائلة بأن الصراع في دارفور مبني على أساس عرقي وأصولي، فلو نظرنا إلى اللغة المتداولة لوجدناها اللغة العربية، ولو نظرنا إلى الدين لوجدنا الكل مسلمين سنيين ومالكي المذهب.

٣- إن انفجار الأزمة في ٢٠٠٣م كان نتيجة تراكمات تاريخية من التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كذلك الأخطاء الإدارية التي وقعت فيها حكومات سابقة واستمرت عليها حكومات حالية.

٤- إن الأطراف الإقليمية التي حاولت احتواء الأزمة، فشلت بسبب انحيازها للحكومة في الخرطوم أو لحركات التمرد، وكذلك بسبب أجندتها الإقليمية.

٥- إن الثروات النفطية المحتملة في الإقليم كان لها دور كبير من أجل خلق أجواء للتدخل الدولي.

٦- لقد ساعدت قوى عظمى مثل: الولايات المتحدة وفرنسا على تفاقم الوضع في دارفور من خلال الدعم المباشر وغير المباشر لأطراف الصراع.

٧- إن إطالة عمر الأزمة أنهك النظام السوداني الذي كان في نفس الوقت يواجه مشكلة الجنوب، وهذا ما أراده الكثير من الأطراف الإقليمية والدولية من أجل الوصول إلى انفصال الجنوب.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE RECHERCHES ET D'ETUDES ARABES
مقر الاتحاد الجامعات العربية

الهوامش

(١) عبد النعيم ضيفي عثمان، دارفور التاريخ والصراع والمستقبل (القاهرة، دار الرشاد، ٢٠٠٨م)، ص١١.

(٢) د. عمر حاج الزاكي، التنافس الأوروبي في دارفور، في كتاب: دور الاتحاد الأوروبي في مشكلة دارفور، (القاهرة، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، ٢٠٠٧)، ص١٣.

(٣) عبد النعيم ضيفي عثمان، دارفور التاريخ والصراع والمستقبل، مرجع سابق، ص١٢.

(٤) المرجع السابق، ص٣٥.

(٥) مصطفى شفيق علام، التدخلات الخارجية في أزمة دارفور، سلسلة رؤى معاصرة، العدد العاشر، أبريل ٢٠٠٩، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، ص١٠.

(٦) المرجع السابق، ص١٤.

(٧) عبد النعيم ضيفي عثمان، دارفور التاريخ والصراع والمستقبل، مرجع سابق، ص١٨، ٢٠.

(٨) د. محمود أبو العينين، الخلفية التاريخية لبعض القضايا الإفريقية، التقرير الاستراتيجي الإفريقي (٢٠٠١، ٢٠٠٢)، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠٠٢م)، ص١٥.

(٩) مصطفى عثمان إسماعيل، قضايا إفريقية معاصرة (القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٨م) ص٤٤.

(١٠) عبد النعيم ضيفي عثمان، دارفور التاريخ والصراع والمستقبل، مرجع سابق، ص٢٤.

(١١) د. ديدار فوزي، السودان إلى أين، ترجمة مراد خلاف، (الخرطوم، العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧) ص٥٧، ٥٨.

(١٢) د. خليفة بن عبد الرحمن، سلطنة دارفور ١٨٢٠-١٨٧٤م، إطلالة تاريخية، السياسة الدولية، العدد ١٧٩ يناير ٢٠١٠م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص٩، ١٠.

(١٣) د. ديدار فوزي، السودان إلى أين، مرجع سابق، ص٥٨.

(١٤) عبد النعيم ضيفي عثمان، دارفور التاريخ والصراع والمستقبل، مرجع سابق، ص٣١.

(١٥) د. شوقي الجمل، تاريخ السودان وادي النيل، (القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٨٠) ص٣٣، ١١٥.

(١٦) جريدة الأهرام في عددها الصادر في ٢٠٠٤/٨/٧.

(١٧) جريدة الشرق الأوسط الإلكترونية في عددها الصادر في ٢٠٠٧/٧/٢٨م على الموقع الإلكتروني: www.aawsat.com

(١٨) السيد مصطفى أبو الخير، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر، (القاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م) ص٣٨.

(١٩) د. حمدي عبد الرحمن، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة (أي مستقبل)، (القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧م)، ص١٤٥.

(٢٠) كمال الجزولي، الحقيقة في دارفور، (القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٦م)، ص٣٦.

(٢١) مصطفى شفيق علام، التدخلات الخارجية في أزمة دارفور، مرجع سابق، ص١٩.

(٢٢) ألفريد نهيما، قضايا السلم المنشود في إفريقيا، ترجمة مصطفى مجدي، (القاهرة، مركز البحوث العربية والإفريقية، ٢٠٠٥)، ص١٢١، ١٢٢.

(٢٣) حامد إبراهيم علي، هل تتحول إلى تدخل دولي في السودان (دارفور الأزمة الإنسانية)، على الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net، ٢٠٠٧/١٠/٢٠م.

(٢٤) ألفريد نهيما، قضايا السلم المنشود في إفريقيا، مرجع سابق، ص١٢٠.

(٢٥) عثمان محمد البشري، حركة تحرير السودان (الحرب وآفاق السلاح في دارفور)، (القاهرة، دار المعارف، ٢٠٠٩م)، ص١٥٨، ١٥٩.

(٢٦) مصطفى شفيق علام، التدخلات الخارجية في أزمة دارفور، مرجع سابق، ص١٩.

(٢٧) جريدة الصحافة الإلكترونية في عددها الصادر في ٢٠٠٨/٣/١٨م على الموقع الإلكتروني: www.alsahafa.info

(٢٨) باسم رزق، موقف دول الجوار من الصراع في دارفور، مجلة آفاق إفريقية، العدد ٢٤ شتاء ٢٠٠٧م، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ص١٥٨، ١٥٩.

(٢٩) كمال الجزولي، الحقيقة في دارفور، مرجع سابق، ص٣٧.

(٣٠) د.عبده مختار، التهميش والاستقرار السياسي في السودان (حالة دارفور)، السياسة الدولية، العدد ١٨٢ أكتوبر ٢٠١٠م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص٨ وما بعدها.

(٣١) عبد النعيم ضيفي عثمان، دارفور التاريخ، والصراع والمستقبل، مرجع سابق، ص٤٢.

(٣٢) هاني رسلان، تفاعلات ما قبل اتفاق السلام في السودان، بين إرهاصات التحول الديمقراطي وانفجار الأوضاع في دارفور، السياسة الدولية، العدد ١٥٥ يناير ٢٠٠٤م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص٢٠٢، ٢٠٣.

(٣٣) د. محمد تركي، أزمة دارفور والمجتمع في السودان (دارفور نموذجًا)، قضايا عربية، على الموقع الإلكتروني: www.arabissues.net

(٣٤) عبد النعيم ضيفي عثمان، دارفور التاريخ والصراع والمستقبل، مرجع سابق، ص٤٣.

(٣٥) كمال الجزولي، الحقيقة في دارفور، مرجع سابق، ص٣٨.

(٣٦) صلاح فضل، مشكلة دارفور والسلام في السودان، (القاهرة، دار التحرير، ٢٠٠٤م)، ص٧.

(٣٧) كمال الجزولي، الحقيقة في دارفور، مرجع سابق، ص٧١.

(٣٨) عبد النعيم ضيفي عثمان، دارفور التاريخ والصراع والمستقبل، مرجع سابق، ص١٣٣، ١٣٤.

(٣٩) نورا عبد القادر، التمرد المسلح في دارفور (ساحة جديدة للقتال في السودان)، السياسة الدولية، العدد ١٥٣ يوليو ٢٠٠٣م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص٢٦٨.

(٤٠) د. مصطفى عثمان إسماعيل، قضايا إفريقية معاصرة، مرجع سابق، ص٢.

(٤١) عبد النعيم ضيفي عثمان، دارفور التاريخ والصراع والمستقبل، مرجع سابق، ص٤٠.

(٤٢) كمال الجزولي، الحقيقة في دارفور، مرجع سابق، ص٦٣، ٦٤.

(43) Wall, Alex and flint, Julie, Darfur a New history of a long war, (London: zed Book, 2006), p. 69.

(٤٤) عثمان محمد البشري، حركة تحرير السودان (الحرب وآفاق السلام في دارفور)، مرجع سابق، ص٣٩٤، ٣٩٥.

(٤٥) عبد النعيم ضيفي عثمان، دارفور التاريخ والصراع والمستقبل، مرجع سابق، ص٧٤، ٧٥.

(٤٦) مصطفى شقيق علام، التدخلات الخارجية في أزمة دارفور، مرجع سابق، ص٧٢.

(٤٧) عبد النعيم ضيفي عثمان، دارفور التاريخ والصراع والمستقبل، مرجع سابق، ص٧٩.

(٤٨) أحمد فخر، بناء السلام وإنهاء النزاعات، (القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ٢٠٠٥م) ص٩.

(٤٩) د. السيد فليفل، نحو بناء السلام في دارفور، في أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور الأصول والمواقف وسيناريوهات الحل والتدخل، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠٠٥م)، ص٣٥٥.

(٥٠) أحمد فخر، بناء السلام وإنهاء النزاعات، مرجع سابق، ص٩، ١٠.

(٥١) د. شعبان محمود رشاد، العلاقات المصرية - الليبية - السودانية (٢٠٠٠-٢٠١٠) الواقع ورهان المستقبل، في أعمال المؤتمر الدولي حول الشراكة المصرية - الليبية - السودانية، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠٠٩م)، ص٢٦١.

(٥٢) د. زكي البحيري، دارفور (أصول الأزمة وتداعيات قرار المحكمة الجنائية الدولية)، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ٢٠٠٨م)، ص١٥٥، ١٥٦.

(٥٣) د. شعبان محمود رشاد، العلاقات المصرية - الليبية - السودانية (٢٠٠٠-٢٠١٠) الواقع ورهان المستقبل، مرجع سابق، ص٢٦١، ٢٦٢.

(٥٤) عبد العزيز محمود، أوضاع الصراع في دارفور، في التقرير الاستراتيجي السوداني العاشر (٢٠٠٨-٢٠٠٩م)، (الخرطوم، مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠٩م)، ص٧٦ وما بعدها.

(٥٥) هاني رسلان، أزمة دارفور والعلاقات السودانية - التشادية، السياسة الدولية، العدد ١٧٧ يوليو ٢٠٠٩م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص٢٧٠، ٢٧١.

(٥٦) سامية بيبرس، القمة العربية في سرت ورابطة الجوار العربي، السياسة الدولية، العدد ١٨١ يوليو ٢٠١٠م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص١٨٤.

(٥٧) د. السماني النصري محمد، الدور المصري والليبي في دارفور، في أعمال المؤتمر الدولي لقسم التاريخ في إطار الاحتفالية بمئوية جامعة القاهرة (العلاقات المصرية - الليبية عبر العصور)، والمنعقد في الفترة من ٦-٧ مايو ٢٠٠٨م، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠٠٨م)، ص٥٠٢، ٥٠٣.

(٥٨) المرجع السابق، ص٥٠٢.

(٥٩) عبد النعيم ضيفي عثمان، دارفور التاريخ والصراع والمستقبل، مرجع سابق، ص٥٩.

(٦٠) د. شعبان محمود راشد، العلاقات المصرية - الليبية - السودانية (٢٠٠٠-٢٠١٠م) الواقع ورهان المستقبل، مرجع سابق، ص٢٦٢، ٢٦٣.

(٦١) المرجع السابق، ص٢٦٣.

(٦٢) مصطفى شفيق علام، التدخلات الخارجية في أزمة دارفور، مرجع سابق، ص٤٦.

(٦٣) هاني رسلان، أزمة دارفور وجهود التسوية بين تعدد الأدوار وحدود الفاعلية، كراسات استراتيجية، العدد ١٥٧، ٢٠٠٥م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص٨.

(٦٤) مصطفى شفيق علام، التدخلات الخارجية في أزمة دارفور، مرجع سابق، ص٤١.

(٦٥) تاندیکا تکواني، حفظ السلام في إفریقیا (افاق المستقبل)، المجلة الإفریقیة للعلوم السیاسیة، العدد الثالث، ینایر ٢٠٠٣م، برنامج الدراسات المصریة الإفریقیة، القاهرة، ص١٣٠.

(٦٦) كمال الجزولي، الحقيقة في دارفور، مرجع سابق، ص٤٣.

(٦٧) عبد النعيم ضيفي عثمان، دارفور التاريخ والصراع والمستقبل، مرجع سابق، ص٨٠.

(٦٨) مصطفى شفيق علام، التدخلات الخارجية في أزمة دارفور، مرجع سابق، ص٦٤.

(٦٩) د. عبد القادر إسماعيل، مشكلة دارفور الأصول التاريخية ومحاولات الحل السياسي والتدخل الدولي، (القاهرة، مؤسسة الطوبجي ٢٠٠٨م) ص٢٧٢.

(٧٠) د. حسن علي الساعوري، الموقف السياسي للاتحاد الأوروبي تجاه مشكلة دارفور، في كتاب: دور الاتحاد الأوروبي في مشكلة دارفور، (القاهرة، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية ٢٠٠٧م)، ص٢١.

(٧١) المرجع السابق، ص٢٢.

(٧٢) المرجع السابق، ص٢٣.

(٧٣) جريدة الصحافة الإلكترونية في أعدادها الصادرة في: ٢٠٠٨/٥/١١م، ٢٠٠٨/٧/١٦م، ٢٠٠٨/٧/٢٦م، على الموقع الإلكتروني: www.alsahafa.info

(٧٤) د. حمدي عبد الرحمن، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة (أي المستقبل)، مرجع سابق، ص١٤٥، ١٤٦.

(٧٥) د. محمود أبو العينين، الدور الأمريكي في أزمة دارفور، مجلة آفاق إفريقية، العدد ٢٤ شتاء ٢٠٠٧م، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ص١٤١.

(٧٦) عبد النعيم ضيفي عثمان، دارفور التاريخ والصراع والمستقبل، مرجع سابق، ص٦٨.

(٧٧) هاني رسلان وآخرون، السودان (تفاقم مشكلة دارفور وتصاعد مخاطر انفصال الجنوب)، في التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٨-٢٠٠٩م)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٠م)، ص١٨٨، ١٨٩.

(٧٨) عبد النعيم ضيفي عثمان، دارفور التاريخ والصراع والمستقبل، مرجع سابق، ص١٩.

(79) John Chipman, Franch Power in Africa (Oxford: Basil Blackwell Ltd, 1989), p. 1, 2.

(٨٠) محمد قنديل، الدور الفرنسي في دارفور، مجلة آفاق إفريقية، العدد ٢٤ شتاء ٢٠٠٧م، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ص١٧٣.

(٨١) المرجع نفسه، ص١٧٤.

المراجـع

أولاً - الكتب:

١- أحمد فخر، بناء السلام وإنهاء النزاعات، (القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ٢٠٠٥م).

٢- السيد مصطفى أبو الخير، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر، (القاهرة، إيتراك للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م).

٣- ألفريد نهيما، قضايا السلم المنشود في إفريقيا، ترجمة مصطفى مجدي، (القاهرة، مركز البحوث العربية والإفريقية، ٢٠٠٥).

٤- د. حسن علي الساعوري، الموقف السياسي للاتحاد الأوروبي تجاه مشكلة دارفور، في كتاب: دور الاتحاد الأوروبي في مشكلة دارفور، (القاهرة، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية ٢٠٠٧م).

٥- د. حمدي عبد الرحمن، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة (أي مستقبل)، (القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧م).

٦- د. ديدار فوزي، السودان إلى اين؟، ترجمة مراد خلاف، (الخرطوم، العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧).

٧- د. زكى البحيري، دارفور (أصول الأزمة وتداعيات قرار المحكمة الجنائية الدولية)، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ٢٠٠٨م).

٨- د. شوقي الجمل، تاريخ السودان وادي النيل، (القاهرة، الأنجلو المصرية، ٢٠٠٨م).

٩- عبد النعيم ضيقي عثمان، دارفور التاريخ والصراع والمستقبل، (القاهرة، دار الرشاد، ٢٠٠٨).

١٠- د. عبد القادر إسماعيل، مشكلة دارفور الأصول التاريخية ومحاولات الحل السياسي والتدخل الدولي، (القاهرة، مؤسسة الطوبجي، ٢٠٠٨م).

١١- عثمان محمد البشري، حركة تحرير السودان (الحرب وأفاق السلام في دارفور)، (القاهرة، دار المعارف، ٢٠٠٩م).

١٢- د. عمر حاج الزكى، التنافس الأوروبي في دارفور، في كتاب: دور الاتحاد الأوروبي في مشكلة دارفور، (القاهرة، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، ٢٠٠٧م).

١٣- صلاح فضل، مشكلة دارفور والسلام في السودان، (القاهرة، دار التحرير، ٢٠٠٤م).

١٤- كمال الجزولى، الحقيقة في دارفور، (القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٦م).
١٥- د. مصطفى عثمان إسماعيل، قضايا إفريقية معاصرة، (القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٨م).

ثانيًا - الأبحاث والمقالات المنشورة في الدوريات والتقارير والمؤتمرات:

١- د. السماني النصري محمد، الدور المصري والليبي في دارفور، في أعمال المؤتمر الدولي لقسم التاريخ في إطار الاحتفالية بمئوية جامعة القاهرة (العلاقات المصرية - الليبية عبر العصور)، والمنعقد في الفترة من ٦-٧ مايو ٢٠٠٨م، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠٠٨م).
٢- د. السيد فليفل، نحو بناء السلام في دارفور، في أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور الأصول والمواقف وسيناريوهات الحل والتدخل، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠٠٥م).
٣- باسم رزق، موقف دول الجوار من الصراع في دارفور، مجلة آفاق إفريقية، العدد ٢٤ شتاء ٢٠٠٧م، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة.
٤- تانديكا تكواني، حفظ السلام في إفريقيا (آفاق المستقبل)، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، العدد الثالث، يناير ٢٠٠٣م، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، القاهرة.
٥- د. خليفة بن عبد الرحمن، سلطنة دارفور ١٨٢٠-١٨٧٤م، إطلالة تاريخية، السياسة الدولية، العدد ١٧٩ يناير ٢٠١٠م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
٦- سامية بيبرس، القمة العربية في سرت ورابطة الجوار العربي، السياسة الدولية، العدد ١٨١ يوليو ٢٠١٠م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
٧- د. شعبان محمود رشاد، العلاقات المصرية - الليبية - السودانية (٢٠٠٠-٢٠١٠) الواقع ورهان المستقبل، في أعمال المؤتمر الدولي حول الشراكة المصرية - الليبية - السودانية، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠٠٩م).
٨- د.عبده مختار، التهميش والاستقرار السياسي في السودان (حالة دارفور)، السياسة الدولية، العدد ١٨٢ أكتوبر ٢٠١٠م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
٩- عبد العزيز محمود، أوضاع الصراع في دارفور، في التقرير الاستراتيجي السوداني العاشر (٢٠٠٨-٢٠٠٩م)، (الخرطوم، مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠٩م).

١٠- محمد قنديل، الدور الفرنسي في دارفور، مجلة آفاق إفريقية، العدد ٢٤ شتاء ٢٠٠٧م، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة.
١١- د. محمود أبو العينين، الخلفية التاريخية لبعض القضايا الإفريقية، التقرير الاستراتيجي الإفريقي (٢٠٠١، ٢٠٠٢)، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠٠٢م).
١٢- د. محمود أبو العينين، الدور الأمريكي في أزمة دارفور، مجلة آفاق إفريقية، العدد ٢٤ شتاء ٢٠٠٧م، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة.
١٣- مصطفى شفيق علام، التدخلات الخارجية في أزمة دارفور، سلسلة رؤى معاصرة، العدد العاشر، أبريل ٢٠٠٩، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة.
١٤- نورا عبد القادر، التمرد المسلح في دارفور (ساحة جديدة للقتال في السودان)، السياسة الدولية، العدد ١٥٣ يوليو ٢٠٠٣م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
١٥- هاني رسلان، تفاعلات ما قبل اتفاق السلام في السودان بين إرهاصات التحول الديمقراطي وانفجار الأوضاع في دارفور، السياسة الدولية، العدد ١٥٥، يناير ٢٠٠٤م.
١٦- هاني رسلان، أزمة دارفور والعلاقات السودانية - التشادية، السياسة الدولية، العدد ١٧٧ يوليو ٢٠٠٩م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
١٧- هاني رسلان وآخرون، السودان (تفاقم مشكلة دارفور وتصاعد مخاطر انفصال الجنوب)، في التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٨-٢٠٠٩م)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٠م).

ثالثًا - الجرائد والإنترنت:

١- الأهرام ٢٠٠٤/٨/٧م.
٢- الشرق الأوسط ٢٠٠٧/٧/٢٨م www.aawsat.com
٣- الصحافة ٢٠٠٨/٣/١٨م www.alsahafa.info
٤- الصحافة ٢٠٠٨/٣/١٨م www.alsahafa.info
٥- الصحافة ٢٠٠٨/٣/١٨م www.alsahafa.info
٦- الصحافة ٢٠٠٨/٣/١٨م www.alsahafa.info
٧- د. حامد إبراهيم علي، هل تتحول إلى تدخل دولي في السودان (دارفور الأزمة الإنسانية)، على الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net.

٨- د. محمد تركي، أزمة دارفور والمجتمع في السودان (دارفور نموذجًا)، قضايا عربية، على الموقع الإلكتروني: www.arabissues.net.

رابعًا - المراجع الأجنبية:

1- John Chipman, Franch Power in Africa (Oxford: Basil Blackwell Ltd, 1989).
2- Waal, Alex and Flint Julie, Darfure a New History of a Long War (London: zed Books, 2006).

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مصر اتحاد الجامعات العربية